مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600 7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol : 8 Issue : 1 Year : 2024

المجلد: 8 العدد: 1 السنة: 2024

في هذا العدد:

- أطر منهج النقد التاريخي للأديان عند المستشرقين في دراسة القرآن الكريم: دراسة نقدية
  عادل إبراهيم أبو شعر ، يوسف محمد عبده محمد العواضي
- أحكام المسبوق في صلاة الجنازة
  إبراهيم بن أحمد بن علي الغامدي
- الابتكار في معاملات البنوك الإسلامية ومنتجاتها المالية: دواعيه الموضوعية وتحدياته الواقعية ومحدداته الشرعية
  باسم أحمد عامر
- التعاون الدولي الصحي والتعليمي من المنظور الفقهي والقانوني
  محمد بن سعود الفليت ، إبراهيم واني توه يالا
- دور نظام الجرائم المعلوماتية السعودي في الحد من جريمة التنمر الإلكتروني في ضوء القوانين والمعاهدات الدولية
  سعد بن ناصر آل عزام
- الأثر التعليمي لدخول الفرقة الإسماعيلية إلى إقليم اليمن: (280-322هـ/894-934م)
  محمد قايد حسن الوجيه
- الأثر العقدي في تحرّي ليلة القدر
  مواهب بنت علي منصور فرحان
- التطبيق العملي للمسائل العقدية المتعلقة بالأسماء والأحكام
  محمد نعيم خان بن أحمد شاه خان ، محمد السيد البساطي
- جهود الإمام محمد البشير الإبراهيمي في الدّعوة إلى الله تعالى: دراسة تحليلية
  نورالدين بن أحمد خير الناس ، وليد علي الطنطاوي
- صفة الكفاية لله عز وجل: دراسة عقدية
  فاطمة بنت أحمد حسين الثقفي

تصدرها
PUBLISHED BY
كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية
FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES
AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

International Islamic Sciences Journal
Al-Madinah International University, Malaysia
Vol. 8, Issue. 1, March 2024
eISSN: 2600-7096
Submission date: 25\02\2024
Accepted date: 01\03\2024
Published date: 28\03\2024
Copyright © 2024 Ibrahim Ahmed Ali Al-Ghamdi

RULINGS ON LATECOMER IN FUNERAL PRAYERS

Ibrahim Ahmed Ali Al-Ghamdi
Assistant Professor of Jurisprudence, Department of Jurisprudence, College of Sharia, Umm Al-Qura University- Makkahm, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: iebraheem53@gmail.com

ABSTRACT

The research investigates the rulings pertaining to a latecomer (masbūq) in the funeral prayer (□alāt al-janāzah), which differs from other prayers by missing to rukū‘ and sujūd. The research aims to determine the specific ruling for the masbūq and how to join the imam after starting the pray. Additionally, it explores the permissibility of entering between two takbirs. I used the descriptive comparative method as methodology, the research concludes that whenever the masbūq joins with the imam is considered as the first part of his pray, and entering between two takbirs is permissible.

keywords: late coming to the funeral prayer, missing some Takbirs in the funeral prayer, making up for missed Takbirs in the funeral prayer.

مجلة العلوم الإسلامية الدولية
جامعة الميدنة العالمية، ماليزيا
المجلد.8، العدد 1، مارس 2024
ردمد: 2600-7096
تاريخ التقديم: : 2024\02\25
تاريخ القبول :2024\03\01
تاريخ النشر :2024\03\28
حقوق النشر © 2024 إبراهيم بن أحمد بن علي الغامدي

أحكام المسبوق في صلاة الجنازة

إبراهيم بن أحمد بن علي الغامدي

أستاذ الفقه المساعد –بقسم الفقه في كلية الشريعة –بجامعة أم القرى مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية

الملخص

تكمن مشكلة البحث أن صلاة الجنازة هي صلاة من جملة الصلوات، ولكنها تختلف عنها فهي بلا ركوع ولا سجود، وبناء عليه هل تقاس أحكام المسبوق في صلاة الجنازة على سائر الصلوات، أو أن لها حكما خاصا بها، ويهدف البحث إلى تقسيم المسائل المتداخلة، ثم دراسة كل مسألة، وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي المقارن، وكان من أهم النتائج فيه: أن ما يدركه المسبوق في صلاة الجنازة مع إمامه هو أول صلاته، وإذا أدرك إمامه بين تكبيرتين، فإنه يدخل ولا ينتظر تكبيرة.

الكلمات المفتاحية: المسبوق في الجنازة، فوات بعض التكبيرات في الجنازة، قضاء التكبير في الجنازة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن من رحمة الله بهذه الأمة الإسلامية أن جعل للموتى فيهم صلاة تصلى عليهم يكتسبون منها دعاء صالحا نافعًا لهم بعد موتهم، وقد قال بعض الفقهاء عن صلاة الجنازة أنها من خصائص الأمة[1]، ويدل له حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل يقول: (يا ابن آدم، اثنتان لم تكن لك واحدةٌ منهما: جعلت لك نصيبًا من مالك حين أخذتُ بكَظَمك[2]، لأطهّرك به وأزكّيك، وصلاة عبادي عليك بعد انقضاء أجلك)[3].

وصلاة الجنازة يحتاج إلى معرفة أحكامها كل مكلفٍ من المسلمين، ولذلك جاء هذا البحث مبيّنًا جانبًا من أحكام هذه الصلاة، وهو أحكام المسبوق في صلاة الجنازة، وقد جعلته عنوانًا للبحث، والله المعين سبحانه.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في كون المسبوق في صلاة الجنازة هل يأخذ حكم المسبوق في سائر الصلوات، أو يختلف عنه، وذلك أن صلاة الجنازة يتجاذبها طرفان طرف يُلحِق أحكامها بسائر الصلوات؛ لأنها صلاة من جملة الصلوات، وطرف يجعل لها أحكاما خاصة؛ لأنها صلاة بلا ركوع ولا سجود، وقد جاء هذا البحث ليبين أحكام المسبوق في صلاة الجنازة.

أهمية الموضوع:

1. أن صلاة الجنازة عبادة من العبادات، ولا بد أن يحرص المسلم على أدائها على الوجه الصحيح حتى تُقبل، وينتفع بها الميت.
2. أن موضوع البحث مما تعمّ به البلوى، ويحتاج إلى معرفته المسلمون.

---

1 انظر: الدميري، **النجم الوهاج شرح المنهاج** (41/3).

2 مجامع النفس. **السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه** (2/ 159).

3 سنن ابن ماجه، **كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث**، (2/ 904)، برقم: (2710)، وإسناده ضعيف، انظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** (9/ 43).

أهداف البحث

1. تقسيم مسائل البحث المتداخلة، ثم دراسة كل مسألة على حدة.
2. بيان حكم قضاء المسبوق ما فاته، وصفة هذا القضاء.
3. بيان حكم إدراك المسبوق إمامه بين تكبيرتين، وحكم إدراكه بعد التكبيرة الرابعة.

منهج الدراسة:

سأستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي المقارن.

الدراسات السابقة:

لم أقف بحسب علمي على من أفرد هذا الموضوع ببحث خاص، وهناك بعض البحوث المتعلقة ببحثي منها ما يلي:

1. أحكام صلاة الجماعة والمسبوق في الفقه الإسلامي للباحثة مرام زايد عاقل، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي من جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، وموضوع الرسالة يدرس أحكام الجماعة والمسبوق في الصلاة عموما، وقد تطرق لأحكام المسبوق في صلاة الجنازة دون استفاضة، وأما بحثي فقد أفرد الموضوع بدراسة خاصة، ودرس أحكام المسبوق وتفصيلاته باستفاضة.
2. ائتمام المسبوق بالمسبوق في صلاة الفريضة، للباحث الدكتور عبد الله بن جابر بن مانع الحمادي، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في جامعة الأزهر، بالإسكندرية المجلد 3، العدد 36 (30 يونيو/حزيران 2020)، وهذا البحث خاص بمسألة ائتمام مسبوق بمسبوق في صلاة الفريضة، وهو يختلف عن موضوع بحثي.
3. المسبوق في صلاة الكسوف، للباحث الدكتور عبد المجيد بن عبد الرحمن الدرويش، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في جامعة الأزهر بالإسكندرية، المجلد 4، العدد 32 (31 ديسمبر/كانون الأول 2016)، وهو خاص بأحكام المسبوق في صلاة الكسوف، وبحثي في أحكام المسبوق في صلاة الجنازة.
4. أحكام المسبوق في صفة الصلاة وصلاة الجمعة: دراسة فقهية مقارنة، للباحثين الدكتور عبد مخلف الفهداوي، والباحث الدكتور محمد سلمان الفراجي، وهو بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، المجلد 10، العدد 25 (31 ديسمبر/كانون الأول 2010)، وموضوعه يتعلق بالمسبوق في صلاة الفريضة وصلاة الجمعة، وبحثي يتخص بصلاة الجنازة.

أسباب اختيار الموضوع:

1. وجود رغبة من الباحث في دراسة الموضوع، والتفقه في مسائله.
2. وقوف الباحث على اختلاف الفقهاء في مسائل البحث، وتباين موقفهم، مما يستدعي البحث فيها، والنظر في أقوالهم، والتعرف على الراجح منها.

المبحث الأول: قضاء المسبوق صلاة الجنازة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم قضاء المسبوق صلاة الجنازة.

إن صلاة الجنازة يوجد بينها وبين سائر الصلوات فروقٌ، فهي صلاة بلا ركوع ولا سجود، وهذه الفروق كان لها الأثر في وجود الخلاف بين الفقهاء في بعض مسائلها، ومن هذه المسائل حكم قضاء المسبوق ما فاته من صلاة الجنازة، فقد اختلف أهل العلم في حكم القضاء، فمنهم من قال يستحب له القضاء، ومنهم من قال يجب، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

القول الأول: يجب عليه القضاء، وهو مذهب الحنفية[1]، والمالكية[2]، والشافعية[3]، ورواية في مذهب الحنابلة[4].

واستدلوا بحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ قال: (... فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا)[5].

ووجه الدلالة منه: عموم حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- أن المسبوق يقضي ما فاته ويدخل في هذا العموم صلاة الجنازة[6].

ونوقش: بأن الحديث ورد في الصلوات الخمس بدليل قوله ﷺ في صدر الحديث: (ولا تأتوها وأنتم تسعون)[1].

---

1 انظر: المبسوط للسرخسي (2/ 66)، ابن الهمام، **شرح فتح القدير** (2/ 126).

2 انظر: ابن رشد الجد، **البيان والتحصيل** (2/ 241- 242)، الدردير، **الشرح الكبير** (1/ 413).

3 انظر: العمراني، **البيان في مذهب الإمام الشافعي** (3/ 71)، الرملي، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج** (2/ 481).

4 انظر: ابن قدامة، **المغني** (3/ 424)، ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 234).

5 أخرجه البخاري في صحيحه (129/1)، كتاب **الأذان**، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار، برقم: (636)، **ومسلم في صحيحه** (1/ 420)، كتاب **المساجد ومواضع الصلاة**، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، برقم: (602).

6 انظر: ابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد** (1/ 252)، العمراني، **البيان في مذهب الإمام الشافعي** (3/ 71).

واستدلوا أيضا بأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، فلو ترك تكبيرة من التكبيرات الأربع في صلاة الجنازة، كان كمن ترك ركعة من الصلاة، فتبطل صلاته[2].

ومما يدل على أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ما فعله عمر -رضي الله عنه- حين جمع الناس فاستشارهم في التكبير على الجنازة، فقال بعضهم: كبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خمسا، وقال بعضهم: كبر سبعا، وقال بعضهم: كبر أربعا، قال: فجمعهم على أربع تكبيراتٍ كأطول الصلاة[3].

والمقصود أن التكبير على الجنازة جُعِل بإزاء عدد ركعات الصلاة، وأطول الصلاة المفروضة الصلاة الرباعية، فجعل التكبير على الجنازة أربعا[4].

وهذا الأثر وإن كان موضوعًا في عدد التكبير في الجنازة إلا أن وجه الاختيار لأربع تكبيرات رجّح بقياس التكبير على عدد ركعات الصلاة، فظهر بذلك نوع المشابهة.

القول الثاني: يستحبُّ للمسبوق قضاء ما فاته من صلاة الجنازة، ولا يجب عليه، وهو مذهب الحنابلة[5].

واستدلوا بما يلي:

ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: يا رسول الله، إني أصلي على الجنازة، ويخفى علي بعض التكبير؟ قالﷺ: (ما سمعتِ فكبِّري، وما فاتك فلا قضاء عليك)[6].

---

1 انظر: ابن قدامة، **المغني** (3/ 424)، ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 234).

2 انظر: العيني، **البناية شرح الهداية** (3/ 223)، ابن رشد الجد، **البيان والتحصيل** (2/ 241).

3 أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب **الجنائز**، باب ما قالوا في التكبير على الجنازة من كبر أربعا، (3/ 302)، برقم: (11564)، **والبيهقي في السنن الكبرى**، كتاب الجنائز، باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ورأى بعضهم الزيادة منسوخة، (4/ 37)، برقم: (7197). وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (3/ 202).

4 انظر: القاضي عبد الوهاب، **شرح الرسالة** (1/ 116).

5 انظر: ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 233- 234)، البهوتي، **كشاف القناع** (150/4).

6 احتج به فقهاء الحنابلة في كتبهم. انظر: ابن الجوزي، **التحقيق في مسائل الخلاف** (2/ 15)، ابن قدامة، **المغني** (3/ 424)، البهوتي، **كشاف القناع** (151/4)، وقد رووه بلا سند فيما وقفت عليه، وأخرج نحوه ابن راهويه بإسناده في كتابه المسند (2/ 418)، برقم: (977)، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قلت: يا رسول الله يُؤْتى بالجنازة، وأنا في شيء، فيخفى عليّ التكبير، فقال □: (لا عدد إنما أنتم شفعاء، فليجهد بتشفيع لمن يشفع)، وكذلك أخرج نحوه ابن شاهين بإسناده، في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 265)، برقم: (294) عن عائشة، أنها قالت: يا رسول الله، إنك تصلي على الجنازة، وأنا في بيتي يخفى علي كثيرٌ من التكبير، فقال النبي □ لها: (لا عددَ لها، ما فهمتِ من

ووجه الدلالة منه: أن فيه التصريح بعدم وجوب قضاء التكبيرات[1].

ويناقش هذا الاستدلال بأن الحديث ضعيف فلا يعمل به.

واستدلوا بأثر نافع، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: "أنه لم يكن يقضي ما فاته من التكبير على الجنازة"[2]، و لم يعرف له في الصحابة مخالف[3].

ويمكن أن يناقش بأن الصحابة قد جعلوا التكبير بإزاء الركعات، ولو نقصت ركعة من الصلاة لم تصح الصلاة، فكذا تكبيرات الجنازة.

واستدلوا أيضا بقياس حكم تكبيرات الجنازة على تكبيرات العيد، فتكبيرات الجنازة تكبيراتٌ في قيام واحد، وكذلك تكبيرات العيد، فتأخذ حكم تكبيرات العيد، فلا يجب قضاء ما فات منها[4].

ونوقش: بعدم التسليم لهذا القياس فتكبيرات العيد سنة، فإذا فات محلها سقطت، وأما صلاة الجنازة فقِوامُها على التكبير فهي صلاة بلا ركوع ولا سجود، فلو يكن فيها التكبير لم تحصل هذه الصلاة، و لم تتحقق، فالتكبير في الجنازة يجري مجرى الأفعال في الصلاة، ولا يجوز الإخلال به[5]؛ فالصحيح أن يقال يقاس التكبير في الجنازة على الركعات في الصلاة، فلو ترك ركعة منها بطلت الصلاة، وكذا لو ترك تكبيرة من الجنازة بطلت.

الترجيح وأسبابه:

الراجح هو القول الأول؛ لقوة أدلته، والنبي ﷺ أمرنا بقضاء ما فاتنا من الصلاة، وصلاة الجنازة صلاة، فتأخذ حكم باقي الصلوات للعموم، والصحابة -رضوان الله عليهم- قد جعلوا التكبير بإزاء الركعات من الفريضة، فدل على أن التكبير يقاس على الركعة، ولو نقصت ركعة من الصلاة لم تصح الصلاة بدونها، فكذلك لو نقصت تكبيرة من صلاة الجنازة.

المطلب الثاني: صفة قضاء المسبوق في صلاة الجنازة

التكبير، فكبّري)، وفي إسناده الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي، وهو ضعيف لا يحدَّث عنه، قاله أبو زرعة. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل. (121/3).

1 انظر: ابن قدامة، **المغني** (3/ 424).

2 ابن أبي شيبة، **في المصنف** (3/ 306)، برقم: (11600)، ابن المنذر، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف** (5/ 494).

3 انظر: ابن قدامة، **المغني** (3/ 424).

4 انظر: ابن قدامة، **المغني** (3/ 424)، ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 234).

5 انظر: ابن الرفعة، **كفاية النبيه في شرح التنبيه** (5/ 93).

تقدم معنا في المطلب السابق حكم قضاء المسبوق ما فاته من صلاة الجنازة، وفي هذا المطلب بيانٌ لصفة هذا القضاء، وبيانُ ما في هذا المطلب مترتِّبٌ في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: قضاء المسبوق في صلاة الجنازة بعد سلام الإمام.

المسألة الثانية: ما أدركه المسبوق مع إمامه هل هو أول صلاته أو آخرها؟

المسألة الثالثة: هل يقضي المسبوق التكبيرات الفائتة مع ما بعدها من ذكر ودعاء، أو يقتصر على التكبيرات فقط؟

المسألة الأولى: قضاء المسبوق في صلاة الجنازة بعد سلام الإمام.

موضع القضاء يكون بعد سلام الإمام، وقد كان الأمر في أول الإسلام أن المسبوق يقضي ما فاته، ثم يتابع مع الإمام، فنُسِخ هذا الحكم[1]، وأصبح المسبوق يتابع إمامه على الحال التي يكون عليها، ثم إذا فرغ الإمام قام فأتمّ ما بقي من صلاته، ففي حديث معاذ رضي الله عنه- قال: (... وكانوا يأتون الصلاةَ، وقد سبقهم ببعضها النبي ﷺ فكان الرجل يشير إلى الرجل إن جاء كم صلى؟ فيقول: واحدة، أو اثنتين، فيصليها، ثم يدخل مع القوم في صلاتهم. قال: فجاء معاذ فقال: لا أجده ﷺ على حال أبدا إلا كنت عليها، ثم قضيت ما سبقني. قال: فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها، قال: فثبت معه، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قام فقضى فقال رسول الله ﷺ : (إنه قد سنّ لكم معاذ، فهكذا فاصنعوا)[2]، وهكذا الحكم في صلاة الجنازة، فإن المسبوق يقضي ما فاته منها بعد سلام الإمام[3].

المسألة الثانية: ما أدركه المسبوق مع إمامه هل هو أول صلاته أو آخرها.

---

1 انظر: الحازمي، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار** (ص: 104)، باب في المسبوق يصلي ما فاته، ثم يدخل مع الإمام في الصلاة، ونسخ ذلك.

2 رواه أحمد في مسنده، **مسند الصحابي معاذ بن جبل** -رضي الله عنه-(36/ 437- 438)، برقم: (22124)، **ورواه أبو داود في سننه بلفظ مختلف في كتاب الصلاة**، باب كيف الأذان (1/ 138)، برقم: (506)، والحديث فيه انقطاع فعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذا، ويشهد له أحاديث وآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم-. انظر: البيهقي، **السنن الكبرى** (2/ 483)، باب المسبوق ببعض صلاته يصنع ما يصنع الإمام فإذا سلم الإمام قام فأتم باقي صلاته.

3 انظر: السرخسي، المبسوط (2/ 66)، خليل، **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب** (2/ 157)، الرافعي، **الشرح الكبير** (5/ 184)، البهوتي، **كشاف القناع** (150/4).

المسبوق في صلاة الجنازة إذا أدرك إمامه فهل يبدأ بقراءة الفاتحة، وما بعد التكبيرات من ذكر على ترتيب صلاة نفسه لا صلاة إمامه، أو يتابع الإمام فيما هو فيه، ثم إذا انتهى الإمام يقضي ما فاته فيكون ما يقضيه بعد سلام الإمام أول صلاته لا آخرها، اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أن ما يقوله المسبوق في الجنازة بعد سلام إمامه هو آخر صلاته، فإذا أدرك الإمام وقد سبق ببعض التكبيرات فإنه يبتدئ بالفاتحة، ولا يتابع الإمام فيما هو فيه، فإن ما أدركه هو أول صلاته، وعليه أن يراعي ترتيب صلاة نفسه، فإذا سلم الإمام أكمل باقي صلاته، وهو قول المالكية[1]، والشافعية[2].

القول الثاني: أن ما يقوله المسبوق بعد سلام إمامه هو أول صلاته، فإذا أدرك الإمام فإنه يتابعه فيما هو فيه، فإذا سلم الإمام قضى ما فاته، ويكون ما يقضيه أول صلاته، وهو مذهب الحنفية[3]، والحنابلة[4].

واختلافهم في هذه المسألة مبنيٌّ على الاختلاف في إدراك المسبوق الفريضة مع إمامه هل ما أدركه أول صلاته أو آخرها، والحاجة داعية إلى دراسة هذه المسألة هنا حتى نقف من خلال إدراكها على الراجح في حكم مسألتنا.

وسبب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة: هو اختلاف روايات الحديث (...فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) وفي رواية (فاقضوا)[5]، والإتمام يقتضي أن ما أدرك هو أول صلاته، لأن الإتمام يتعلق بالنهايات التي سُبِقَت بابتداء، والقضاء يتعلق بتدارك ما قد فاته، والذي فاته أول الصلاة، فما يقضيه هو أول صلاته، وما أدركه مع الإمام آخر صلاته[6].

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن ما أدركه مع إمامه أول صلاته، وما فاته يكون آخر صلاته، وهو مذهب الشافعية[7]، الشافعية[7]، وقول عند المالكية[8].

---

1 انظر: ابن عبد البر، **الكافي في فقه أهل المدينة** (1/ 277)، القرافي، **الذخيرة** (2/ 466).

2 انظر: الجويني، **نهاية المطلب** (3/ 62)، الهيتمي، ابن حجر، **تحفة المحتاج** (3/ 144).

3 انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع** (1/ 314)، الشرنبلالي، **الحاشية على درر الحكام** (1/ 164).

4 انظر: الزركشي، **شرح مختصر الخرقي** (2/ 317)، البهوتي، **كشاف القناع** (150/4).

5 **تقدم تخريجه.**

6 انظر: ابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد** (1/ 188)، النووي، **المجموع** (352/3).

7 انظر: الجويني، **نهاية المطلب** (2/ 209)، الهيتمي، ابن حجر، **تحفة المحتاج** (2/ 362).

8 انظر: ابن شاس، **عقد الجواهر الثمينة** (1/ 145- 146).

واحتجوا:

برواية حديث النبي ﷺ (وما فاتكم فأتموا)، والإتمام أن يبنيَ على شيء قد تقدم، فلا يكون إلا بعد شيء له أول، ثم يتمّه[1].

ونوقش: بأن الإتمام هنا يفسر بالقضاء، وقد روي هذا الحديث بلفظ (فاقضوا) فتُقدّم هذه الرواية في تفسير معنى الحديث، فالذي فاته من الصلاة أولها، والقضاء للفائت فكان ما يقضيه بعد سلام إمامه هو أول صلاته[2].

وأجيب:

بعدم التسليم، بل يقدّم العمل برواية (فأتموا)، وتُفَسّر رواية (فاقضوا) بالإتمام، لأن من معاني القضاء في اللغة: الإتيان بالفعل وأداؤه، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: 103] ، وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [3].

واستدلوا أيضا:

بأن تكبيرة الافتتاح أول الصلاة باتفاق[4]، فوجب أن يليَها أوّلُ أفعالِ الصلاة لا آخرُها، ويشهد لذلك لذلك أنه لو كان ما يقضيه من أول صلاته لكان من سنته الجهر بالقراءة، ولوجب أن يعتد بالتشهد الأخير إذا فعل مع الإمام ، ولا يلزمه الإتيان به قبل سلامه ، وفي إجماعهم على ترك الجهر ، ووجوب التشهد قبل السلام دليل على أن ذلك من آخر صلاته[5].

واستدلوا أيضا:

بأنه لا بد من مراعاة ترتيب الصلاة، وهذا أولى من أن تكون الصلاة أوّلا -وهو تكبيرة الافتتاح- للمسبوق، ثم آخرا، ثم أوّلا، فهذا خلاف المعقول، وما فيه تحريم وتحليل، فالتحريم في أوله، والتحليل في آخره مثل الصوم والحج[6].

---

1 انظر: الماوردي، **الحاوى الكبير** (2/ 446)، العمراني، **البيان في مذهب الإمام الشافعي** (2/ 380).

2 انظر: ابن قدامة، **المغني** (306/3).

3 انظر: النووي، **المجموع** (221/4)، الماوردي، **الحاوي الكبير** (2/ 447)، العمراني، **البيان في مذهب الإمام الشافعي** (2/ 380).

4 انظر: ابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد** (1/ 189).

5 انظر: الماوردي، **الحاوي الكبير** (2/ 447).

6 انظر: الماوردي، **الحاوي الكبير** (2/ 446- 447).

القول الثاني: أن ما أدركه مع إمامه آخر صلاته، وما فاته يكون أول صلاته، وهو مذهب الحنفية[1]، والحنابلة[2]، وقول عند المالكية[3].

واحتجوا:

برواية حديث النبي ﷺ (...وما فاتكم فاقضوا)، والقضاء هو تدارك ما قد فات، والذي فاته أول صلاته، فيكون هو المقضي[4].

ونوقش: بأنه لا حجة فيه، فالقضاء في اللغة يُستعمل في ابتداء الفعل وأدائه، كما في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: 103] [5].

واستدلوا أيضا:

بأن الأئمة لم يختلفوا حتى الشافعي في أن المسبوق إذا قام بعد سلام إمامه يستحب له أن يقرأ بعد الفاتحة بسورة، فدل ذلك على أنها أول صلاته لا آخرها[6].

ونوقش: بعدم التسليم فهو يقرأ بعد الفاتحة بسورة؛ لأن إمامه لم يقرأ بسورةٍ في الركعتين الأخيرتين، وقد فات المسبوق قراءتها فهو يقضيها، حتى لا تخلو صلاته من القراءة بسورة[7].

القول الثالث: أنه يقضي الأقوال، ويتم الأفعال، وهو جمع بين القول الأول والثاني، فبعد سلام الإمام ما يتعلق بالقراءة هو أول صلاته، وما يتعلق بالأفعال آخر صلاته، وهذا مذهب المالكية[8].

وعلى ذلك من أدرك الركعة الأخيرة من صلاة المغرب، فإنه يقوم بركعة يقرأ الفاتحة وسورة جهرًا، فتكون أول صلاته من حيث القراءة، فهو يقضي القول هنا ويجلس؛ لأنها الركعة الثانية له، والركعة الأولى

---

1 انظر: السرخسي، **المبسوط** (1/ 190)، الكاساني، **بدائع الصنائع** (1/ 247).

2 انظر: ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 48)، البهوتي، **كشاف القناع** (161/3).

3 انظر: ابن شاس، **عقد الجواهر الثمينة** (1/ 145- 146).

4 انظر: السرخسي، **المبسوط** (1/ 190)، ابن قدامة، **المغني** (306/3).

5 انظر: الماوردي، **الحاوى الكبير** (2/ 447)، العمراني، **البيان في مذهب الإمام الشافعي** (2/ 380).

6 انظر: ابن قدامة، **المغني** (306/3)، النووي، **المجموع** (4/ 220).

7 انظر: الجويني، **نهاية المطلب** (210/2).

8 انظر: ابن شاس، **عقد الجواهر الثمينة** (1/ 145)، الدردير، **الشرح الكبير** (1/ 346).

بالنسبة له قد صلاها مع إمامه، فهو بانٍ في الفعل، ثم يأتي بالركعة الثالثة، وأما القراءة فيقضيها لا يؤديها، وقد بقي عليه أن يقرأ الفاتحة وسورة جهرًا؛ لأنه قاضي القول[1].

واحتجوا:

بإمكان الجمع بين الروايتين رواية الإتمام والقضاء؛ عمًلا بالقاعدة الأصولية إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع بينهما؛ فتُحمَل رواية (فأتموا) على الأفعال، ورواية (فاقضوا) على الأقوال[2].

ونوقش: بأن هذا خلاف الأصل، فيلزم منه أن يكون ما بقي من صلاته أداء وقضاء في نفس الوقت، وهذا ضعيف[3].

واستدلوا أيضًا:

أن ما أدرك مع الإمام هو أول صلاته حقيقة، فيبني على أفعاله، وأما القراءة فإنه سينقصها، لو قلنا بالبناء، ولذلك يقضي القراء، فيأتي بسورة مع أم القرآن إذ لا يفسد الصلاة هذه القراءة، ولا ينقص كمالها زيادة السور، بل ينقص الكمال نقصها، فيأتي بالسورة ليتلافى ما فاته من الكمال[4].

الترجيح وأسبابه:

الراجح هو القول الأول؛ لقوة أدلته، ولمراعاة ترتيب الصلاة للمسبوق، ولاتفاقهم على أن التكبيرة الأولى؛ للافتتاح وهي أول صلاته، فدل على أن ما أدرك هو أول صلاته[5].

المسألة الثالثة: هل يقضي المسبوق التكبيرات الفائتة مع ما بعدها من ذكر ودعاء، أو يقتصر عليها فقط؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ:

القول الأول: أنه يقضي التكبيرات على صفتها مطلقا بأذكارها المشروعة بعد كل تكبيرة، رفعت الجنازة أم لم ترفع، وهو مذهب الشافعية[6]، ويستحب عدم رفع الجنازة حتى يُتمَّ المسبوقون ما عليهم[1].

---

1 انظر: الدردير، **الشرح الكبير** (1/ 346).

2 انظر: الدسوقي، **الحاشية على الشرح الكبير للدردير** (1/ 346).

3 انظر: ابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد** (1/ 189).

4 انظر: ابن شاس، **عقد الجواهر الثمينة** (1/ 146).

5 انظر: ابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد** (1/ 189).

6 انظر: الرافعي، **الشرح الكبير** (184/5)، الرملي، **نهاية المحتاج** (481/2- 482).

واستدلوا: بعموم حديث النبي ﷺ (وما فاتكم فاقضوا)، وكما يقضي التكبير يقضي باقي الأذكار[2].

ونوقش: بأن الوقت ليس وقت تطويل، وفائدة الدعاء إذا كانت الجنازة حاضرة، فإذا رفعت الجنازة كانت صلاة على غائب[3].

وأجيب: بأنا إذا قلنا بقضاء التكبير، فكذلك الحكم في باقي الأذكار لا فرق.

القول الثاني: يقضي التكبير بالأذكار المشروعة بعد كل تكبيرة إلا إذا رفعت الجنازة، فإنه يكبر تكبيرا متتابعا بلا فصل، وهو مذهب المالكية[4]، والحنابلة[5]، ومن الحنابلة مَن قيَّد التكبير المتتابع بخشية رفع الجنازة سواء رفعت، أم لم ترفع[6]، واستدلوا بما يلي:

الأصل أن يقضي ما فاته على صفته، فالقضاء يحكي الأداء؛ لعموم الحديث: (وما فاتكم فاقضوا)[7]، إلا إذا رفعت الجنازة، فإنه يتابع التكبير بلا فصل حتى لا ترفع الجنازة وتكون صلاته على غائب[8].

ونوقش: بالفرق بين هذه الصلاة والصلاة على الغائب، فهو ابتدأ الصلاة والجنازة حاضرة، ويحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء، بخلاف من ابتدأ الصلاة و لم تكن الجنازة موجودة[9].

القول الثالث: أنه يقضي التكبيرات متتابعة مطلقا بلا فصلٍ بينها دون الأذكار التي بعدها، ولو رفعت الجنازة فإنه يقطع التكبير، وهذا مذهب الحنفية[10].

واستدلوا:

بأنه لو قضى التكبير مع الدعاء ارتفعت الجنازة، وإذا ارتفعت بطلت الصلاة؛ لأنها لا تجوز بلا حضور ميت[1]، ولا تصح الصلاة على ميت غائب، وصلاة الجنازة بدون الجنازة لا تصح[2].

---

1 انظر: **المصادر السابقة**.

2 انظر: الرافعي، **الشرح الكبير** (184/5)، الأنصاري، زكريا، **أسنى المطالب** (1/ 320).

3 انظر: عليش، **منح الجليل** (488/1).

4 انظر: ابن شاس، **عِقد الجواهر الثمينة** (192/1)، عليش، **منح الجليل** (488/1).

5 انظر: ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 233)، البهوتي، **كشاف القناع** (150/4- 151).

6 انظر: البهوتي، **كشاف القناع** (150/4- 151).

7 انظر: ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 233).

8 انظر: الحطاب، **مواهب الجليل** (2/ 214).

9 انظر: النووي، **المجموع** (5/ 242).

10 انظر: ابن الهمام، **شرح فتح القدير** (2/ 126)، الزيلعي، **تبيين الحقائق** (1/ 242).

ونوقش:

بما ذكر سابقا بالفرق بين هذه الصلاة والصلاة على الغائب، فهو ابتدأ الصلاة والجنازة حاضرة، ويحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء، بخلاف من ابتدأ الصلاة، و لم تكن الجنازة موجودة[3].

الترجيح:

من خلال ما تقدم فإن الأقرب إلى الرجحان هو القول الأول؛ لقوة أدلته، ولأن الأصل في القضاء أنه يحكي الأداء، ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.

المبحث الثاني: أحكام تكبير المسبوق في صلاة الجنازة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إدراك المسبوق إمامه بين تكبيرتين في صلاة الجنازة

المطلب الثاني: إدراك المسبوق إمامه بعد التكبيرة الرابعة

المطلب الأول: إدراك المسبوق إمامه بين تكبيرتين في صلاة الجنازة

سبق معنا قول بعض الفقهاء أن التكبيرات في صلاة الجنازة بمنزلة الركعات في الصلاة، ومن أجل هذا النظر نشأ الخلاف لدينا في مسألة[4]، وهي لو حضر المسبوق بين تكبيرتين فهل يدخل في صلاة الجنازة، أو ينتظر حتى يكبر إمامه فيدخل معه، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يكبّر ولا ينتظر تكبيرة الإمام التالية، وهو مذهب الشافعية[5]، والحنابلة[6]، وقول عند المالكية[7]، وقول أبي يوسف[8].

واحتجوا: بالقياس على سائر الصلوات إذا جاء المسبوق، فإنه يدخل مع الإمام، فكذا هنا[9].

---

1 انظر: **المصدر السابق**.

2 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 67)، الكاساني، **بدائع الصنائع** (1/ 312، 314).

3 انظر: النووي، **المجموع** (5/ 242).

4 انظر: ابن عبد السلام، **شرح جامع الأمهات** (454/2).

5 انظر: الرافعي، **الشرح الكبير** (183/5)، الشربيني، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (206/2- 207).

6 انظر: ابن مفلح، شمس الدين، **الفروع** (3/ 347)، ابن مفلح، برهان الدين، المبدع في شرح المقنع (2/ 233).

7 انظر: خليل، **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب** (2/ 156).

8 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66).

9 انظر: ابن مفلح، برهان الدين، **المبدع في شرح المقنع** (2/ 233).

ونوقش: بالفرق فالتكبير في الجنازة هو بمنزلة ركعة، فإذا كبر، فإنه سينشغل بقضاء ركعة قبل أن يتم صلاته مع الإمام، والانشغال بقضاء ما فات أول الصلاة كان في أول الإسلام، ثم نسخ[1].

وأجيب:

بأن هذا ليس اشتغالًا بقضاء ما فاته، وإنما يصلي مع إمامه ما أدركه[2]، فالنبي ﷺ قال: (وما أدركتم فصلوا).

القول الثاني: يجب عليه أن ينتظر حتى يكبر الإمام التكبيرة التالية، ثم يدخل معه إلا إذا كان حاضرًا مع الإمام، فهو بمنزلة المدرك، وهو مذهب الحنفية[3]، والمالكية[4]، وقول عند الحنابلة[5].

واحتجوا:

بأن التكبيرة بمنزلة الركعة، فإذا كبر بين تكبيرتين[6]، فإنه سيكون مشتغلا بقضاء ما فاته، وهذا أمر كان كان في أول الإسلام أن المسبوق حين يأتي الصلاة يقضي ما فاته أولا، ثم يتابع مع الإمام، فنسخ هذا الحكم[7]، الحكم[7]، ولأجل ذلك ليس له أن يدخل مع الإمام بين تكبيرتين[8].

الترجيح:

من خلال ما تقدم يتبين قوة أدلة القولين، ولعل الأقرب إلى الراجح هو القول الأول؛ لعموم حديث النبي ﷺ (وما أدركتم فصلوا)، ولأن هذا هو الأصل أن يلتحق بإمامه في أي حال يدركه، والله أعلم، وقد قال ابن المنذر -رحمه الله- عن الإمام أحمد -رحمه الله- بعد أن ذكر خلاف الفقهاء في المسألة: "وسهَّل أحمد في القولين جميعا"[9].

---

1 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66).

2 انظر: ابن قدامة، **المغني** (3/ 425).

3 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66)، العيني، **البناية شرح الهداية** (3/ 224).

4 انظر: خليل، **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب** (2/ 156)، المواق، **التاج والإكليل** (3/ 19).

5 انظر: ابن مفلح، شمس الدين، **الفروع** (3/ 347).

6 مفهوم هذا لو أدركه أثناء التكبير، أو آخره دخل معه في التكبيرة التي أدركها ولا ينتظر تكبيرة مستقبلة. انظر: عليش، **منح الجليل** (1/ 487).

7 انظر: الحازمي، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار** (ص: 104)، السرخسي، **المبسوط** (2/ 66).

8 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66)، خليل، **التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب** (2/ 156).

9 ابن المنذر، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف** (5/ 495).

المطلب الثاني: إدراك المسبوق إمامه بعد التكبيرة الرابعة

إذا أدرك المسبوق الإمام بعد التكبيرة الرابعة -وليس في أثنائها- فهل يدخل معه ويكون مدركًا لصلاة الجنازة، أو تكون الصلاة قد فاتته، اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يدخل معه في صلاته، ويكون مدركا للصلاة، وهو مذهب الشافعية[1]، والحنابلة[2]، وقول وقول أبي يوسف -رحمه الله-[3]، وقول عند المالكية[4].

واحتجوا:

بعموم حديث النبي ﷺ (وما أدركتم فصلوا) [5].

ونوقش:

بأن التكبير يقوم مقام ركعة، وقد انتهت ركعات الصلاة، فهو غير مدرك، وقد فاتته الصلاة[6].

ويجاب عنه: بأن الصلاة يُعرف انقضاؤها بسلام الإمام، كما في حديث عائشة -رضي الله عنها-: (...وختامها التسليم)، وهو أدرك إمامه قبل السلام فيعدّ مدركا للصلاة.

القول الثاني: لا يدخل مع الإمام بعد التكبيرة الرابعة، وقد فاتته الصلاة، وهو مذهب الحنفية[7]، والمالكية[8].

واحتجوا:

بأن التكبير يقوم مقام ركعة، فإذا دخل وكبر يكون قد اشتغل بقضاء ما فات، والإمام قد انتهى من صلاته، فهو غير مدرك للصلاة مع إمامه، ويعدّ غير داخل في الصلاة[9].

---

1 انظر: الرافعي، **الشرح الكبير** (183/5)، الأنصاري، زكريا، **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية** (2/ 112).

2 انظر: ابن مفلح، شمس الدين، الفروع (3/ 348)، البهوتي، **كشاف القناع** (150/4).

3 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66).

4 انظر: ابن يونس، **الجامع لمسائل المدونة** (3/ 997)، عليش، **منح الجليل** (1/ 487).

5 انظر: الرافعي، **الشرح الكبير** (183/5)، الأنصاري، زكريا، **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية** (2/ 112).

6 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66- 67).

7 انظر: السرخسي، **المبسوط** (2/ 66)، الكاساني، **بدائع الصنائع** (1/ 314).

8 انظر: ابن عبد السلام، **شرح جامع الأمهات** (454/2)، عليش، **منح الجليل** (1/ 487).

9 انظر: ابن يونس، **الجامع لمسائل المدونة** (3/ 997)، السرخسي، **المبسوط** (2/ 66- 67).

ويناقش:

لا يلزم من كون التكبير يقوم مقام ركعة المنع من دخوله مع الإمام، فهو كمن أدرك إمامه في التشهد الأخير بعد انقضاء الركعات فكذا هنا في صلاة الجنازة، هو يدخل في عموم حديث النبي ﷺ (وما أدركتم فصلوا) [1]، وهو قد أدرك جزءًا من الصلاة مع إمامه فيدخل معه.

الترجيح:

بناء على ما تقدم فإن الراجح -والله أعلم- هو القول الأول؛ لقوة دليله، ولدخول هذه الصورة في عموم حديث النبي ﷺ (وما أدركتم فصلوا).

الخاتمة

تم ولله الحمد بحث أحكام المسبوق في صلاة الجنازة، وقد كان من أهم النتائج في هذا البحث ما يلي:

1. أن المسبوق يجب عليه قضاء ما فاته من صلاة الجنازة.
2. أن ما يدركه المسبوق في صلاة الجنازة مع إمامه هو أول صلاته.
3. يقضي المسبوق في صلاة الجنازة ما فاته من تكبير مع ما بعده من ذكر ودعاء.
4. إذا أدرك المسبوق الإمام بين تكبيرتين، فإنه يدخل معه ولا ينتظر تكبيرة.
5. إذا أدرك المسبوق الإمام بعد التكبيرة الرابعة، فإنه يدخل معه قبل سلام إمامه، ويكون مدركًا لصلاة الجنازة.

وإني أوصي الباحثين بمزيدٍ من العناية لإخراج بحوث فقهية مقارنة ومتخصصة في فقه العبادات، وإظهار أقوال المذاهب فيها، وتمييز الراجح منها بدليله، وتسهيل المعلومات وتقريبها للباحثين، حتى يحصل مزيد من الفائدة وإثراء البحث العلمي.

هذا وأسأل الله لي وللقارئ الكريم التوفيق والسداد، وأن يجعلنا مباركين أينما كنا إنه سميع مجيب ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

---

1 انظر: الرافعي، **الشرح الكبير** (183/5)، الأنصاري، زكريا، **الغرر البهية في شرح البهجة الوردية** (2/ 112).

REFERENCES

[1] Ibn Abī Ḥātim, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī Abū Muḥammad, "*al-jarḥ wa-al-taʿdīl*", taḥqīq ʻAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyá al-Muʻallimī al-Yamānī, (Ṭ1, Ṭabʻah Majlis Dāʾirat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, Ḥaydar Ābād aldkn, al-Hind, 1371h, 1952 M).

[2] Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī ibn Muḥammad, Jamāl al-Dīn, Abū al-Faraj, *"al-taḥqīq fī aḥādīth al-khilāf*", taḥqīq Musʻad ʻAbd al-Ḥamīd al-Saʻdanī, (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1415h).

[3] Ibn al-rifʻah, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʻAlī al-Anṣārī, Najm al-Dīn, Abū al-ʻAbbās, "*Kifāyat al-Nabīh fī sharḥ al-Tanbīh*", (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, Lubnān, 2009M).

[4] Ibn al-Mundhir, Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Nīsābūrī Abū Bakr, "*al-Awsaṭ fī al-sunan wa-al-ijmāʻ wa-al-ikhtilāf",* bi-ʻināyat majmūʻah min al-muḥaqqiqīn, (Dār al-Falāḥ, Ṭ1, 1430h).

[5] Ibn al-humām, Muḥammad ibn ʻAbd al-Wāḥid alsywāsy, Kamāl al-Dīn, *"sharḥ Fatḥ al-qadīr",* (Dār al-Fikr, Bayrūt, Lubnān, bi-dūn Ṭabʻah wa-tārīkh)

[6] Ibn Ḥajar al-Haytamī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʻAlī, "*Tuḥfat al-muḥtāj fī sharḥ al-Minhāj",* (al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá : Miṣr 1357h-1983 M)

[7] Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī ibn Ḥajar Abū al-Faḍl al-ʻAsqalānī, *"al-Talkhīṣ al-ḥabīr fī takhrīj aḥādīth al-Rāfiʿī al-kabīr",* taḥqīq Abū ʻĀṣim Ḥasan ibn ʻAbbās ibn Quṭb (Ṭ1, Muʾassasat Qurṭubah, Miṣr, 1416h-1995m).

[8] Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī ibn Ḥajar Abū al-Faḍl al-ʻAsqalānī, "Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī", *taṣḥīḥ wa-ishrāf Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, wa-ʿalayhi taʿlīqāt* al-Shaykh ʻAbd al-ʻAzīz ibn ʻAbd Allāh ibn Bāz, (Dār al-Maʻrifah-Bayrūt, 1379h).

[9] Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī Abū *ʻAbd Allāh, "al-Musnad*", (ṭ2, Muʾassasat al-Risālah, Dimashq, 1420h, 1999M).

[10] Ibn Rāhwayh, Isḥāq ibn Ibrāhīm al-Ḥanẓalī al-Marwazī, Abū Yaʻqūb, "al-Musnad", taḥqīq D. ʻAbd al-Ghafūr *ibn ʿAbd al-Ḥaqq al-Balūshī*, (Ṭ1, Maktabat al-īmān, al-Madīnah al-Munawwarah, 1412h-1991m).

[11] Ibn Rushd al-jidd, Muḥammad ibn Aḥmad al-Qurṭubī, "*al-muqaddimāt almmhdāt",* (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1408h).

[12] Ibn Rushd al-Ḥafīd, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī, *Abū al-Walīd, "bidāyat al-mujtahid wa-nihāyat al-muqtaṣid"* (ṭ4, Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh, Miṣr, 1395h / 1975m).

[13] Ibn Shās, ʻAbd Allāh ibn Najm ibn Shās al-Mālikī, Jalāl al-Dīn Abū Muḥammad, *"ʿiqdu al-Jawāhir al-thamīnah fī madhhab ʿĀlam al-Madīnah*", (Ṭ1, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, Lubnān, 1423 H-2003 M).

[14] Ibn Shāhīn, ʻUmar ibn Aḥmad ibn ʻUthmān al-Baghdādī, Abū Ḥafṣ, "scribe al-ḥadīth wa-mansūkhuh", taḥqīq Samīr ibn Amīn al-Zuhayrī, (Ṭ1, Maktabat al-Manār, al-Zarqāʾ, al-Urdun, 1408h-1988m).

[15] Ibn ʻAbd al-Barr, Yūsuf ibn ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Barr al-Nimrī al-Qurṭubī Abū ʻUmar, "*al-Kāfī fī fiqh ahl al-Madīnah",* (ṭ2, Maktabat al-Riyāḍ al-ḥadīthah, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʿūdīyah, 1400h / 1980m).

[16] Ibn ʻAbd al-Salām, Muḥammad ibn ʻAbd al-Salām ibn Yūsuf al-Tūnisī alhwwāry, Abū ʻAbd Allāh, "*sharḥ Jāmiʿ al-ummahāt",* Markaz Najībawayh.

[17] Ibn Qudāmah, ʻAbd Allāh ibn Aḥmad al-Maqdisī Muwaffaq al-Dīn. *"al-Mughnī"*. (ṭ3, al-Riyāḍ : ʻĀlam al-Kutub, 1417 H).

[18] Ibn Mufliḥ, Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Muḥammad Burhān al-Dīn*, "al-mubdiʿ fī sharḥ al-Muqniʿ" (Ṭ1*, al-Riyāḍ : Dār ʻĀlam al-Kutub, 1423h).

[19] Ibn Mufliḥ, Muḥammad ibn Mufliḥ Abū ʻAbd Allāh, Shams al-Dīn, "al-furūʿ" wa-maʿahu taṣḥīḥ al-*furūʿ li-ʿAlāʾ al-Dīn ʿAlī ibn Sulaymān Mardāwī,* (Ṭ1, Muʾassasat al-Risālah, Dimashq, 1424 H-2003 M).

[20] Ibn Yūnus, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Yūnus al-Tamīmī al-Ṣiqillī, Abū Bakr, "al-Jāmiʿ li-masāʾil al-Mudawwanah", taḥqīq majmūʿah min al-bāḥithīn fī Rasāʾil duktūrāh bi-Jāmiʿat Umm al-Qurá, (Nashr Maʿhad al-Buḥūth al-ʻIlmīyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Jāmiʿat Umm al-Qurá, wa-tawzīʿ : Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, 1434 H-2013 M).

[21] al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn ibn al-Ḥājj Nūḥ al-Albānī, Abū ʻAbd al-Raḥmān "Silsilat al-aḥādīth al-ḍaʿīfah wa-al-mawḍūʿah wa-atharuhā al-sayyiʾ fī al-ummah", (Ṭ1, Dār al-Maʿārif, al-Riyāḍ, almmklh al-ʻArabīyah al-Saʿūdīyah, 1412 H / 1992 M).

[22] al-Anṣārī, Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Sunaykī, Zayn al-Dīn Abū *Yaḥyá, "al-ghurar al-bahīyah fī sharḥ al-Bahjah al-wardīyah",* (al-Maṭbaʿah al-Maymanīyah, Miṣr, bi-dūn Ṭabʿah wa-bi-dūn Tārīkh).

[23] al-Anṣārī, Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Zakarīyā al-Anṣārī, Zayn al-Dīn Abū *Yaḥyá, "asná al-maṭālib sharḥ Rawḍ al-ṭālib",* (bi-dūn Ṭabʿah wa-bi-dūn Tārīkh, Dār al-Kitāb al-Islāmī).

[24] al-Bābartī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Maḥmūd Akmal al-Dīn al-Bābartī, *"al-ʿināyah sharḥ al-Hidāyah",* (bi-dūn Ṭabʿah, Dār al-Fikr, Bayrūt).

[25] al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Juʿfī Abū ʿAbd Allāh, "Ṣaḥīḥ al-Bukhārī" = "al-Jāmiʿ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min u*mūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh",* (Ṭ1, Dār Ṭawq al-najāh, al-Riyāḍ, 1422h).

[26] al-Bazzār, Aḥmad ibn ʿAmr ibn ʿAbd al-Khāliq al-ʿAtakī, Abū Bakr, "Musnad al-Bazzār", taḥqīq Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, wa-ākharūn, (Maktabat al-ʿUlūm *wa-al-Ḥikam, al-Madīnah al-Munawwarah*, Ṭ1, badaʾat 1988m, wa-intahat 2009M).

[27] albuhūty, Manṣūr ibn Yūnus al-Buhūtī al-Ḥanbalī, "Kashshāf al-qināʿ ʿan al-Iqnāʿ", taḥqīq Lajnat mukhtaṣṣah min Wizārat al-ʿAdl, (Ṭ1, Wizārat al-ʿAdl fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah, 1421h, 2000M).

[28] al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī al-Bayhaqī Abū Bakr "al-sunan al-Kubrá" wa-fī dhaylih "al-jawhar al-naqī" li-ʿAlāʾ al-Dīn ʿAlī ibn ʿUthmān al-Māridīnī al-shahīr bi-Ibn al-Turkumānī, (Ṭ1, Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-niẓāmīyah, Ḥaydar Ābād, al-Hind 1344h).

[29] al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá ibn sawrh al-Tirmidhī Abū ʿĪsá, "al-sunan" = "al-Jāmiʿ al-Mukhtaṣar min al-sunan ʿan Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam wa-maʿrifat al-ṣaḥīḥ wālmʿlwl wa-mā ʿalayhi al-ʿamal", taḥqīq Aḥmad Muḥammad Shākir wa-ākharūn, (ṭ2, Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī, mṣr1395 H-1975 M).

[30] al-Tanūkhī, Qāsim ibn *Īsá ibn Nājī, "sharḥ matn al-Risālah*", taḥqīq Aḥmad Farīd al-Mazīdī (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1428h-2007m).

[31] al-Juwaynī, ʻAbd al-Malik ibn ʻAbd Allāh ibn Yūsuf Abū al-Maʻālī al-mulaqqab bi-imām al-Ḥaramayn, "*nihāyat al-Muṭṭalib fī dirāyat al-madhhab*", (Ṭ1, Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, Jiddah, 1428h-2007m).

[32] al-Ḥāzimī, Muḥammad ibn Mūsá al-Hamadānī, Zayn al-Dīn Abū Bakr, "al-iʻtibār *fī al-Nāsikh wa-al-mansūkh min al-Āthār",* (ṭ2, Dāʾirat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, Ḥaydar Ābād, aldkn, 1359h).

[33] Khalīl, Khalīl ibn Isḥāq ibn Mūsá, Ḍiyāʾ al-Dīn al-Jundī al-Mālikī al-Miṣrī, "al-*Tawḍīḥ fī sharḥ al-Mukhtaṣar al-farʿī li-Ibn al-Ḥājib*", taḥqīq al-Duktūr Aḥmad ibn ʻAbd al-Karīm Najīb, (Ṭ1, Markaz Najībawayh lil-Makhṭūṭāt wa-Khidmat al-Turāth, H-2008M).

[34] al-Dardīr, Aḥmad ibn Muḥammad alʻadwy al-Mālikī al-Azharī al-Khalwatī, "al-sharḥ al-kabīr ʻalá Mukhtaṣar Khalīl" wa-maʻahu Ḥāshiyat al-Dasūqī ʻalá al-sharḥ al-kabīr li-Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻArafah al-Dasūqī al-Mālikī, (bi-dūn Ṭabʻah wa-bi-dūn Tārīkh, Dār al-Fikr, Bayrūt).

[35] al-Rāfiʻī, ʻAbd al-Karīm ibn Muḥammad al-Rāfiʻī al-Qazwīnī, "al-sharḥ al-kabīr" = "Fatḥ al-ʻAzīz bi-sharḥ al-Wajīz", (Dār al-Fikr : Bayrūt).

[36] al-Ramlī, Muḥammad ibn Abī al-ʻAbbās Aḥmad ibn Ḥamzah al-Ramlī, Shams al-Dīn, "nihāyat al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj", wa-maʻahu Ḥāshiyat Abī al-Ḍiyāʾ Nūr al-Dīn ibn ʻAlī alshbrāmlsy alʾqhry, wa-ḥāshiyat Aḥmad ibn ʻAbd al-Razzāq al-maʻrūf bālmghrby al-Rashīdī, (Ṭ akhīrah, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1404h-1984m).

[37] alrwyāny, ʻAbd al-Wāḥid ibn Ismāʻīl alrwyāny, Abū al-Maḥāsin, "Baḥr al-madhhab", taḥqīq Ṭāriq Fatḥī al-Sayyid, (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 2009M).

[38] al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Zarkashī al-Miṣrī al-Ḥanbalī Shams al-Dīn, "sharḥ Mukhtaṣar al-Khiraqī", taḥqīq ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān al-Jibrīn, (Ṭ1, Dār al-ʻUbaykān, al-Riyāḍ, 1413 H-1993 M).

[39] al-Zaylaʻī, ʻUthmān ibn ʻAlī albārʻy al-Ḥanafī Fakhr al-Dīn, "Tabyīn al-ḥaqāʾiq sharḥ Kanz al-daqāʾiq", (al-Maṭbaʻah al-Kubrá al-Amīrīyah-Būlāq, al-Qāhirah, Ṭ1, 1313h).

[40] al-Sindī, Muḥammad ibn ʻAbd al-Hādī alttwy, Abū al-Ḥasan, Nūr al-Dīn, "*Ḥāshiyat al-Sindī ʻalá Sunan Ibn Mājah* = Kifāyat al-ḥājah fī sharḥ Sunan Ibn Mājah", (Dār al-Jīl, Bayrūt, bi-dūn Ṭabʻah).

[41] al-Shirbīnī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb al-Shirbīnī al-Shāfiʿī *Shams al-Dīn, "al-Iqnāʿ fī ḥall alfāẓ Abī Shujāʾ",* (Maktab al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, Dār al-Fikr, Bayrūt).

[42] al-Shirbīnī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb al-Shirbīnī al-Shāfiʿī Shams al-Dīn, *"Mughnī al-muḥtāj ilá maʿrifat maʿānī alfāẓ al-Minhāj",* (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1415h-1994m).

[43] al-Shurunbulālī, Ḥasan ibn ʿAmmār ibn ʿAlī al-Wafāʾī al-Miṣrī, "al-Ḥāshiyah ʿalá *Durar al-ḥukkām sharḥ Ghurar al-aḥkām lil-Mullā Khusrū*", (Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, Miṣr, bi-dūn Ṭabʿah wa-bi-dūn Tārīkh).

[44] al-Shaybānī, Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn frqd al-Shaybānī, *Abū ʿAbd Allāh, "al-aṣl*", (Ṭ1, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, Lubnān, 1433 H-2012 M).

[45] ʿAbd al-Razzāq, Abū Bakr ʿAbd al-Razzāq ibn Hammām al-Yamānī al-Ṣanʿānī, *"al-muṣannaf*", taḥqīq Ḥabīb al-Raḥmān al-Aʿẓamī, (al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, ṭ2, 1403h).

[46] ʿAbd al-Wahhāb al-Qāḍī, ʿAbd al-Wahhāb ibn ʿAlī ibn Naṣr al-Baghdādī al-Mālikī, Abū Muḥammad "sharḥ al-Risālah li-Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī", bi-ʿināyat *Abī al-Faḍl al-Dimyāṭī Aḥmad* ibn ʿAlī, (Ṭ1, Dār Ibn Ḥazm, 1428 H-2007 M).

[47] ʿUlaysh, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad al-Mālikī, "Minaḥ al-Jalīl sharḥ *Mukhtaṣar Khalīl*", (Dār al-Fikr, Bayrūt, Lubnān, 1409H / 1989m)

[48] al-ʿUmrānī, Yaḥyá ibn Abī al-Khayr, *"al-Bayān fī madhhab al-Imām al-Shāfiʿī"*. taḥqīq Qāsim Muḥammad al-Nūrī. (Ṭ1, Jiddah : Dār al-Minhāj, 1421h).

[49] al-Qarāfī, Aḥmad ibn Idrīs. *"al-Dhakhīrah"*. (Ṭ1, Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī, 1994 M).

[50] Mālik ibn Anas, al-Imām Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn ʿĀmir al-Aṣbaḥī al-madanī "*al-Mudawwanah", wa*-qad jamaʿahā tilmīdh talāmidhatihi ʿAbd al-Salām ibn Saʿīd al-Tanūkhī al-mulaqqab bsḥnwn, (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1415h-1994m).

[51] Mālik ibn Anas, al-Imām Mālik ibn Anas ibn Mālik ibn ʿĀmir al-Aṣbaḥī al-madanī "al-Muwaṭṭaʾ" *min riwāyah Abī Muṣʿab al-Zahrī*, taḥqīq Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, wa-Maḥmūd Khalīl, (Muʾassasat al-Risālah, Dimashq, 1412h).

[52] Muslim, al-Imām Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī Abū al-Ḥasan, "Ṣaḥīḥ Muslim" = "al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʻAdl ʻan al-ʻAdl *ilá Rasūl Allāh-ṣlá Allāh ʿalayhi wslm-*", taḥqīq : Muḥammad Fuʾād ʻAbd al-Bāqī, (Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt).

[53] Mawwāq, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Abī al-Qāsim ibn Yūsuf al-ʻAbdarī al-Gharnāṭī, Abū ʻAbd Allāh Mawwāq al-Mālikī, *"al-Tāj wa-al-iklīl li-Mukhtaṣar Khalīl"*, (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, 1416h-1994m).